

الأستاذات الجامعيات في كلية الآداب ودورهن الثقافي

ارتبطت كلية الآداب، بالنسبة إلي، بالنساء أستاذة وطلاباً. فأنا أدرس في قسم اللغة الفرنسية الذي تضم هيئته التعليمية ١٧ أستاذة وأستاذاً واحداً، أما طلابنا فهم في غالبيتهم العظمى من الإناث. الحضور النسائي بارز في الكلية، فلا عجب أن تستيقظ عيني على هذه الظاهرة المثيرة للانتباه، لا سيما أن العين تربط الرؤية بالتفكير. أحاول في هذه الدراسة التعرف إلى منظورات الأكاديميات عن دورهن الثقافي في الجامعة، وكذلك لفت النظر إلى أهمية معارفهن عن دورهن وعن دور الجامعة الثقافي، إذ لا يكتمل إصلاح الجامعة إلا بالالتفات إلى وجهات نظرهن عن دور الجامعة الثقافي. لقد قصدنا من دورهن الثقافي دراسة إنتاجهن (بحث، دراسة، مقالة) وأنشطتهن (مؤتمر، حلقة دراسية، محاضرة، تدريب) لما لهذا الدور عموماً من أهمية في تنشيط الحياة الثقافية الجامعية وتجديد المقولات وبناء التيارات الفكرية. فأردت التعرف إلى طبيعة هذا الدور وديناميته الراهنة وترابطاته الأكاديمية، ومعانيه الفعلية، خاصة أن كلية الآداب تفرعت خلال الحرب إلى فروع خمسة في مناطق مختلفة (بيروت، الفنار، طرابلس، البقاع، صيدا)، مما يستدعي التفكير أيضاً في مدى الاختلاف والتماثل في دورهن الثقافي بحسب الفرع، وصولاً إلى صور حيّة عن الدور الثقافي لكلية الآداب وللجامعة.

نهى بيومي (*)

(*) أستاذة الأدب الفرنسي في كلية الآداب - الجامعة اللبنانية.

كان من البديهي أن أعود إلى الإحصائيات المتوافرة عن أعداد الأستازات في الكلية للنظر في دلالات أعدادهن، وإلى المصادر الأخرى التي تفيدني في الاستدلال على إنتاجهن الثقافي. وقبل ولوج الإحصائيات المتعلقة في كلية الآداب، توقفت عند الإحصائيات العامة عن الجامعة، رغبة مني في تكوين إطار النظر قبل التركيز على مشهد كلية الآداب. هكذا حين قارنت بين أعداد الطلاب في الجامعة اللبنانية المسجلين (٢٥٠٨٧ ذكر/ ٣٧٥١٥ إناث) والخريجين (٢٠٤٢ ذكر/ ٣١١٩ إناث)^(١) لاحظت زيادة أعداد الإناث على أعداد الذكور، وحين قارنت بين أعداد الأساتذة الإناث والذكور (٧٨،٤٪ ذكور، ٢١،٥٪)^(٢) تجلّى عدم التناسب بينهما. فالحديث عن التأنيث الطالب لا يتوافق وأعداد الأستازات عموماً.

أما نسبة الأستازات في الملاك في كلية الآداب فهي لا تتجاوز ٢٤٪ والمتفرغات ٣٦٪ وفقاً لإحصائية الجامعة اللبنانية للسنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١^(٣) (أنظر الجدول الأول)^(٤). على أننا نلاحظ أن نسبتهم أعلى في الفرع الأول ثم الثاني، وتبدأ بالتضاؤل في الفرع الثالث، ثم تنخفض بشكل كبير ومقلق في الفرعين الرابع والخامس، مما يشير إلى أن الأستازات لم تستفدن من التفرّيع.

أما «دليل الباحثات العربيات في العلوم الإنسانية والاجتماعية»^(٥) فإنه يشير

- (١) انظر: النشرة الإحصائية للعام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠ الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. المعد: المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- (٢) أنظر: نظام، جواد؛ سمات الهيئة التعليمية، في الأمين، عدنان (إشراف) **التعليم العالي في لبنان**، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ١٩٩٧، ص. ٤٤٧.
- (٣) أنظر: إحصائية الجامعة اللبنانية للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١.
- (٤) الجدول الأول: الأساتذة/الأستازات في كلية الآداب. إحصائية الجامعة اللبنانية للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الفرع	ملاك/ذ	ملاك/إ	المجموع	نسبة الإناث	متعاقد متفرغ/ذ	متعاقد متفرغ/إ	المجموع	نسبة الإناث
الأول	٦٩	٣٨	١٠٧	٪٣٥،٥٠	٦	٩	١٥	٪٦٠
الثاني	٧٨	٣٩	١١٧	٪٣٣،٣٣	٨	٤	١٢	٪٣٣،٣٣
الثالث	٥٠	١٨	٦٨	٪٢٦،٤٧	١٠	١	١١	٪٩٠،٠٩
الرابع	٥٧	٣	٦٠	٪٥	١٠	١	١١	٪٩٠،٠٩
الخامس	٨١	٨	٨٩	٪٨،٩٨	٢	٢	٤	٪٥٠
المجموع	٣٣٥	١٠٦	٤٤١	٪٢٤،٠٣	٣٦	٢١	٥٧	٪٣٦،٨٤

- (٥) بيومي، نهى؛ حطيط، فادية؛ غندور، مريم؛ **دليل الباحثات العربيات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، بيروت، تجمع الباحثات اللبنانيات والمركز الثقافي العربي، ١٩٩٩.

إلى ارتفاع أعداد الباحثات في الفرع الأول (٣٣) وانخفاضه في الثاني (١٩) وتساؤله في الفروع الأخرى. كما أن نسبة الباحثات بالمقارنة مع أعداد الأستاذات مرتفعة في الفروع عموماً^(٦) (انظر الجدول الثاني)^(٧). فهل يمكننا الإدعاء أن نشاطهن البحثي متمركز في الفرع الأول ثم الثاني، وأن الأستاذات في الفرعين الرابع والخامس رغم قلة عددهن هن في غالبيةن باحثات؟

وحيث عدت إلى لائحة منشورات الجامعة اللبنانية، فإنها أظهرت مشاركة ضعيفة للأستاذات في منشورات الجامعة اللبنانية، كما بينت ندرة إنتاج كتب مشتركة بين الجنسين. وإذا نظرنا إلى سنوات النشر فإننا نجد أن غالبية إصداراتهن الفردية والمشاركة قد تمت في الثمانينات (١٦ كتاباً، ونجد كتاباً واحداً نشر عام ١٩٦٩)، أما في التسعينات ومع بدء استعادة الجامعة جزءاً من عافيتها بعد الحرب، فإن نشر كتب الأستاذات قد انخفض (٩ كتب). ذلك يدفع إلى البحث عن أسباب ضعف مشاركتهن الحالية في منشورات الجامعة، مما لا يدخل في نطاق بحثنا^(٨). لكن يمكننا القول إن الأستاذات الباحثات لم يستفدن بشكل مقبول من إصدارات مؤسستهن العاملين فيها، على الرغم من أن عددهن الإجمالي كباحثات جيد (انظر الجدول الثالث)^(٩).

- (٦) نتحفظ على نتائج الدليل، أولاً لصدوره عام ١٩٩٩، فلا بد أن تغيراً قد حدث خلال هذين العامين. ثانياً، من الجائز عدم شموليته لجميع أسماء الباحثات على الرغم من ادعائه المحاولة لأسباب تعود لسفر، السنة السابعة، عدم تجاوب الباحثة، الخ.
- (٧) الجدول الثاني: الأستاذات الباحثات. دليل الباحثات العربيات في العلوم الإنسانية.

الفرع	ملاك/!	تفرغ/!	المجموع	باحثة	النسبة المئوية
الأول	٣٨	٩	٤٧	٣٣	٪٧٠،٢١
الثاني	٣٩	٤	٤٣	١٩	٪٤٤،١٨
الثالث	١٨	١	١٩	٣	٪١٥،٧٨
الرابع	٣	١	٤	٣	٪٧٥
الخامس	٨	٢	١٠	٦	٪٦٠
المجموع	١٠٦	٢١	١٢٧	٦٤	٪٥٠،٣٩

- (٨) أنظر: لائحة أسعار منشورات الجامعة اللبنانية.
- (٩) الجدول الثالث: إصدارات الأستاذات الباحثات في منشورات الجامعة اللبنانية.

منشورات الجامعة اللبنانية	كتاب/ذ	كتاب/!	المجموع	النسبة إ/ذ	كتاب مشترك إ/ذ	النسبة كتاب مشترك	كتاب المجموع العام	النسبة العامة
العدد	١٥٨	٢٢	١٨٠	٪١١،٩٨	٥	٪٢،٧٠	١٨٥	

نستنتج من هذه المصادر الثلاثة أن أعداد الأستاذات وإنتاجهن متمركز في الفرعين الأول والثاني، وأن التفرع لم يؤد إلى زيادة أعدادهن بنسب مهمة، ولم يكن عاملاً منشطاً كافياً لإنتاجهن الثقافي (أبحاث وأنشطة علمية). غير أن الأرقام على أهميتها لا تملك القدرة الكافية على جلاء الحقيقة ورسم صورة واضحة المعالم لدور الأستاذات الثقافي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفروعها الخمسة. لذلك أجريت مقابلات نصف موجهة مع عينة منتقاة (١٥ أستاذة معظمهن في الملاك ومنتفرغات، واثنتان متعاقدات. الفرع الأول: ٤، الثاني: ٢، الثالث: ٣، الرابع: ٣، الخامس: ٣) لتبين منهن، ووفقاً لمنظورهن الخاص، دورهن الثقافي في الكلية، ومدى مساهمتهم في تطوير النشاط والإنتاج الثقافيين (محاضرات، ندوات، مؤتمرات، إصدارات، مجلات...). فمن المهم الالتفات إلى نوعية النشاط والإنتاج الثقافيين والتوقف عندهما، ذلك لأنهما يكشفان ثراء التجارب ومدى مساهمة الأستاذات النوعية في التنمية الثقافية-أي تطوير الطروحات الفكرية وتنمية الوعي العلمي بالقضايا التي يطرحها المجتمع المحلي والدولي- وليس مجرد النمو العددي. فالجزم بحسن أوضاع الأستاذات الثقافية في الفرعين الأول والثاني وسوءه في الفروع الأخرى لا بد أنه ضرب من التجني. فكوني أستاذة في الفرع الأول جعلني على تماس مع انتقاداتهن للعوائق المؤسسية التي لا تشجع الإنتاج ولا تدفع به إلى الأمام، فكيف أثق إذن بالأرقام؟

وقع اختياري قصداً على النشاطات بحثاً وعملاً، كي أتعرف إلى المحفزات والعوائق المؤسسية، مبتعدة قدر الإمكان عن عوائق الإنتاج الذاتية/الاجتماعية التي عالجتها في موضع آخر^(١٠). وكانت فرصتي عظيمة بلقاء أستاذات مميزات على الصعد الثقافية والإنسانية، تحلين ببعد النظر وشموليته، وبصياغة رؤى تبلور العوائق وتخطط لمستقبل أفضل لهذه الكلية. فوجدت في قولهن ثروة من التجارب الثقافية الحية المكنوزة في عملهن الجامعي. لقد أعددت لائحة بالأسئلة التي توجه المقابلة، ولم يتسن لي مقابلتهن جميعاً لأسباب مختلفة، فتفضلن مشكورات بإرسال أجوبتهن مكتوبة، ثم أعقبتهن اتصالات توضيحية^(١١).

أما محاور الدراسة فهي ثلاثة:

١- دور الأستاذات الثقافي في إطار بنية المؤسسة الجامعية: بين العوامل

(١٠) أنظر بيومي، نهى؛ الباحثة والبحث: العوائق الذاتية والاجتماعية، في باحثات III، بيروت، تجمع الباحثات اللبنانيات، ١٩٩٧، ص. ١٣١.

(١١) ارتأيت عدم ذكر الأسماء بعد أن أظهر بعضهن رغبته في ذلك، وأشارت إلى الفروع بالأرقام.

المعيقة والعوامل المنشطة.

٢- طبيعة إنتاجهن الثقافي وترباطاته.

٣- مفاعيل دورهن الثقافي في الكلية والمجتمع وعلاقته بالتفريع.

المحور الأول: دور الأستاذات الثقافي في إطار بنية المؤسسة الجامعية: بين العوامل المعيقة والعوامل المنشطة:

تؤمن الدراسات الجامعية للأستاذات مدخلاً مميزاً إلى المعرفة وياً مرغوباً فيه للحياة المهنية^(١٢) وعملاً مهماً في حياتهن على جميع الصعد: الصحة النفسية، المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، الصداقات، السعادة، المرتبطة بما يحدث في الجامعة. من هنا أهمية الجامعة لهن، وما توافق غالبيةهن على اعتبار كلية الآداب «أساساً» (ت.د.٢) مركزاً ثقافياً مهماً لدعم الطموح المعرفي والإنتاج الثقافي، إلا تأكيداً على هذه الأهمية. فهي تشكل نقطة انطلاق لتحقيق الذات (ك.ب.٢)، وموقعاً يعطي شرعية للإنتاج الثقافي (س.ج.٥). ويفترض أنها «المكان الأمثل الذي يحقق الطموح المعرفي» (م.ح.٥) «الذي يتيح للأستاذ أن يكون منتجاً ثقافياً» (د.ع.٥).

لكن هذا الاعتبار والافتراض اللذين ينتميان إلى باب التوقع مقترنان بتحفظات تربط أهمية الدور بتحقيقه عملياً. هكذا كررن استخدام «لكن..» واثنان من بينهن رفضتا بالمطلق اعتبار الكلية مكاناً للطموح المعرفي والإنتاج الثقافي في «غياب الأطر الجامعية التي تشجع على البحث والإنتاج» (ز.د.٣) وغياب التجهيزات المادية في حدها الأدنى.

وفي جميع الأحوال، فإن توافق الغالبية على دور الكلية الثقافي لا يعني البتة أنها تقوم عملياً به، فهناك مسافة تفصل المفترض عن الواقع. وحين أبدين تحفظاً حيال إنجازها هذا الدور، قدّمن عرضاً واضحاً مفصلاً للعوامل المنشطة لدورهن الثقافي والمعيقة له، وبينّ أنهن كمنتجات ومالكات للمعرفة يدركن أن نوعية أعمالهن والاعتراف بقيمتها مرتبطان بدعم الكلية الرسمي وغير الرسمي لهما.

١-العوامل المعيقة:

فمن المعلوم أن الإنتاج الثقافي في الكلية يتطلب توافر شروط مادية ملائمة

(١٢) Francine Harel Giasson, Les femmes interpellent l'université, Colloque l'université "avec" les femmes, Ecole des Hautes Etudes Commerciales, Montreal, 1991, p.5.

لخلق مناخات التفاعل الثقافي بين الأساتذة مع بعضهم البعض وبين الطلاب والمجتمع، وتجسيد هذا التفاعل في الدراسات والأنشطة. لكن واقع الحال يشير إلى افتقار الجامعة عموماً لهذه الشروط المحفزة^(١٣)، فكيف تقيم الأستاذات البنية التحتية في فروع كلية الآداب؟.

أ - البنية التحتية للفروع:

المكان:

سوف ندرس المكان من زاوية دوره في تنشيط عملية الإنتاج الثقافي للأستاذات أو إعاقته لها، وسنهتم فقط في هندسته الثقافية التي توزع الأدوار وتؤطرها في وظائف محددة.

إن معظم أبنية فروع كلية الآداب غير مؤهلة لتكون جامعية، فهي إما مبان سكنية (الفرع الأول) وإما مبان مدرسية (الفرع الرابع). من هذه النقطة بالتحديد أي من تشتت المجال الحيوي يبدأ تشرذم الطاقات وضعف التواصل الثقافي، وتتلاشى إمكانية تعزيز المناخ الجامعي.

المكاتب:

لا يعود مستغرباً والحال هذه افتقار الأستاذات إلى مكاتب للعمل فيها ولاستقبال الطلاب «ليس لي مكان انتمي إليه وانطلق منه» (ك.ب.٢)، «لا مكان لدي لاستقبال الطلاب» (أ.م.١). إن افتقارهن إلى مكاتب ساهم في إضعاف انتماءهن إلى الجامعة. لأن من شروط الانتماء الإقامة في مكان وبناء عيش فيه وذاكرة وخبرات.

المكتبات:

لا تلبي المكتبات حاجات الأستاذات لتحضير المواد التعليمية ولإجراء البحوث. اعتقدت (ك.ب.٢) انه لكونها مختصة بالأدب الفرنسي المعاصر لا تجد في المكتبة المراجع الحديثة. لكن (س.ح.١) المتخصصة بالتصوف لا تجد أيضاً المراجع المناسبة إضافة إلى قصورها في توفير الكتب المناسبة لحاجات التعليم والبحث، يعاني تصنيفها للكتب ثغرات (س.ح.١) ومساحتها ضيقة لا تتسع للعمل فيها (ج.غ.٤) ودوامها غير مناسب، إذ لا تفتح بشكل دائم.

(١٣) الأمين، عدنان؛ بيضون، احمد؛ حداد، انطوان؛ شاوول، ملحم؛ نور الدين، خليل؛ قضايا الجامعة وإصلاحها، بيروت، دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ص. ٥٥-٥٨.

إن محدودية المراجع وغياب الاشتراكات في المجالات المتخصصة يشكلان عائقين مهمين للبحث وينتجان «فجوة في المعلومات» مقلقة «فسوف يتخطانا الزمن» (ج.غ.٤) إذ يتعذر «الاطلاع على ما ينتج في العالم العربي والغربي» (أ.م.١) «ولا ميزانية متوافرة لشراء الكتب أو حتى تصويرها، ولا مختبرات فعلية - في قسم الآثار مثلا- إنما صورية» (م.ن.٤). كان الحل البديل لهن بناء مكباتهن الخاصة، فتكبدن مصاريف كبيرة للحصول على المراجع من لبنان ومن الخارج (ك.ب.٢).

كذلك لا تتوافر حواسيب للأساتذة في مكاتبهن لمتابعة العمل على أبحاثهن في الكلية خلال الدوام (أ.م.١). وهي لا تتوافر للطلاب، خاصة طلاب الدراسات العليا كي تزودهم المعارف أو توفر طباعة أبحاثهم «ما زالوا يقدمون أبحاثهم بخط اليد» (س.ح.١).

القاعات الجامعة

إن غياب أماكن اللقاء بين الأساتذة وبينهم وبين الطلاب يضعف الحياة الثقافية، إذ يفصل الجسم التعليمي بعضه عن بعض فيبعده عن إمكانية الحوار والتفاعل الخلاق للأفكار والمشاريع. فالمكان إطار حياة الأفكار وتداولها وصياغتها: «لا يتم التعلم في قاعة الصف فقط بل في الملاعب والنادي ومقهى الجامعة. فالحلقات الطلابية هي التي تنشيء الثقافة. المقهى أهم حتى من المكتبة» (س.ح.١). «ومع أن اللقاء بالزملاء مفيد، إلا أنه يتم خارج الكلية، فلا شيء يشد للبقاء فيها، حتى الغرف القليلة التي يتواجد فيها الأساتذة غير كافية بشكل مناسب (أ.م.١)». في غياب المكان الجامع يذهب كل أستاذ إلى بيته بعد محاضراته أو إلى أماكن اللقاء الأخرى خارج الكلية. كما أن عدم وجود مسرح في الكلية يعيق تنظيم الأنشطة (ج.غ.٤).

أدى هذا النقصان في الأماكن الجامعة إلى تحول التعليم الجامعي إلى «تعليم تلقيني» بدل أن يكون هدفة إنتاج الأفكار. كما أن تشرذم المكان (مباني منفصلة) وتقطع أوصاله (غرف للتعليم فقط) أضعف الانتماء إلى بنية موحدة للجامعة وليس فقط للكلية، وغيب إمكانية بناء «جو جامعي» (أ.م.١).

إن شروط العمل والإنتاج غير الملائمة إطلاقاً (أ.م.١) دفعتهن إلى ارتياد الأمكنة الأخرى التي تساعد على التواصل، تحقيقاً لممارسة أنشطة ثقافية وإنجاز الأبحاث، كالمشاركة في مؤتمرات الجامعات الخاصة وارتياح مكباتها، أو في أعمال الجمعيات الأهلية. وبقي المنزل بتجهيزاته البحثية مكان العمل الدائم.

وهكذا فإن غياب الأماكن الجامعة والمجالات الحيوية للتواصل يفرز أنماطاً من العلاقات غير تواصلية ولا تفاعلية. ذلك شكل مفارقة بين الصورة المفككة لهذا المكان وبين رغبة الأستاذات في التواصل، انطلاقاً من أهمية الجامعة لهن.

ب - المناهج:

لا يزال أحد عناصر مدخلات التعليم الجامعي المهمة وهو المناهج في كلية الآداب بعيداً عن مواكبة التغيرات الثقافية والاجتماعية والأدبية. فنادرًا ما تطرقت المناهج إلى القضايا الفكرية الراهنة أو قضايا العيش، إذ بينت هذه المقابلات قصور بعض البرامج عن الانتماء إلى القضايا المحلية وغربتها أحياناً عن متطلبات الواقع، الأمر الذي أعاق عملية تفاعل الأفكار وإنضاجها من أجل المساهمة في إنتاج معرفة موصولة بالتجربة وبالمعاش المرتبطين زمانياً ومكانياً: «المناهج نظرية بحتة لا تطل على المشكلات اليومية، فنحن نعلم أرسطو وأفلاطون على أهميتهما، لكن قضايا الحياة اليومية مهمة وملحة بمشكلاتها، وليس من فسحة لنقاشها» (ب.ي.ع).

كان من نتائج جمود المناهج وضيقها كما وصفتها الأستاذات -بالطبع من بين عوامل أخرى- بحثهن خارج الكلية عن إطار ثقافي يتواصلن عبره مع مواضيع راهنة تمس عيشهن ومجتمعهن (محاضرات، مؤتمرات، حلقات تدريبية، كتابة في الصحف)، علماً أن دور الجامعة يتمثل أساساً في خلق مساحة لقاء وحوار حول القضايا المعاشية وصياغة معارف عنها وكذلك ممارسة أنشطة ثقافية متعددة الاهتمامات.

ويتبين لنا أيضاً أن موضوع المرأة غير مطروح للدرس عموماً في برامج كلية الآداب المولجة بدراسة الإنسانيات، أي المواضيع التي تمس العيش والخيال والرمز والواقع. في قسم الفلسفة على سبيل المثال «لم نقم يوماً بمعالجتها..فهي تعتبر بالنسبة إلى واضعي البرامج مسألة هزيلة!» (ب.ي.ع). ولهذا الموقف قيمة استدلالية تظهر غربة المناهج عن الواقع المعيشي عموماً وعن متطلبات الأستاذات خصوصاً: «عندي طموح شخصي أن أوصل الهم الذي أعمل عليه إلى الجامعة: مفهوم القول النسوي واستنباط شروط بنائه ووجوده» (أ.م.١). وكذلك الحال في أقسام الآداب حيث تكرر انتقاد خلو البرامج من الكتابات النسائية، مع أن غالبية الطلاب من الإناث. وهو ما يحرم المعرفة الجامعية من إمكانات التجديد الفكري التي تحملها هذه الكتابات.

على الرغم من طغيان العنصر الأنثوي على الطلاب في الكلية، وحضور ملموس عموماً للأستاذات، فإن المناهج لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الحضور من وجهة نظر تربوية. غير أنهم يلتفتون في التعليم على هذا القصور في المناهج، عن طريق اثارتهم هذا الموضوع وطرحه للنقاش (أ.م.١، ج.غ.٤) وإجرائهم بحوثاً خارج الجامعة تساهم في تطوير المعرفة النسوية (أ.أ.١، ب.ب.٤، ك.ب.٢)، كأنهن مسؤولات عنها بصفة شخصية-كونهن نساء- وليس بصفة أكاديمية، مع أن هذه المعرفة تسد ثغرة في العلوم الإنسانية وتحمل تصحيحات مهمة، «فبفضل خضوعها إلى تجريب جريء ومقاربات ومناهج جديدين فهي تحمل إمكانات مهمة للتجديد الفكري»^(١٤) كما أن المعرفة المنقولة عن طريق الجامعة تؤثر إلى حد ما على الطلاب والطالبات من حيث اثاره وغيهم على قضية المرأة وتسليحهم بأدوات نقد التنميطات والصور السائدة عن المرأة (د.ع.٥).

كما تفتقر المناهج في بعض التخصصات إلى تبيئة المفاهيم والروائز في علم النفس. مثلاً، انتقدت بعض الأكاديميات قصور الكلية عن تقديم المفاهيم الأساسية في هذا التخصص:

«كنت في كل عام أحاول صياغة محاضرات بشكل كنت أظنه أفضل. إنما يبدو لي اليوم أن هذا النوع من الاستعارة المعرفية كان أمراً مضافاً ولم يكن أصيلاً، لأن الجامعة بالذات والدائرة التي أعمل فيها لم توفر فرصة تبيئة المفاهيم أو تقنينها. ليس هناك تكوين للمادة التي أدرسها» (أ.أ.١).

تمثل هذه الثغرات الثلاث جمود المناهج وغياب موضوع المرأة عنها وعدم تبيئة المفاهيم في المناهج اتجهاً ينحو منحى تغييب قضايا العيش بكل أشكالها، وغياب الدراسات النسائية في كلية تتأنت يوماً بعد يوم^(١٥)، وتبيئة العلوم. ونضيف إليها تغييب وجهة نظر بعض الأكاديميات في المناهج.

(١٤) Francine Harel Giasson, op.cit, p.9

(١٥) Esther Garke, Les femmes dans les universites suisses, **Perspectives universitaires**, v. 3, n. 1/ 2, 1986, p.79.

لقد وجدنا الموقف عينه من الدراسات النسائية في جامعات سويسرا، إذ استنتج هذا البحث أن تحسين أوضاع الأكاديميات لن يتم إلا بجهود مضاعفة من قبلهن مقرونة بإجراءات سياسية.

ج - المراكز البحثية والنشر وتمويل الأبحاث والأنشطة:

يظهر استطلاع الآراء أن الجامعة تقلل من قيمة البحث طالما أنها لا تعنى بتطويره ولا بتنمية القدرات البحثية لدى الهيئة التعليمية: «لا تقدم الكلية دوافع للبحث والإنتاج» (س.ح.٥) و«لا دعم للأستاذ ليقوم بأبحاثه ولينشرها» (م.ن.٤) إذ إن تكلفة البحث تتجاوز أحياناً إمكانيات الباحثة، ولا تقدم التسهيلات اللوجيستية لإصداره «فإذا كتبت لا أجد مكاناً للنشر في الكلية» (ب.ي.٤).

وهناك افتقار إلى المعايير الأكاديمية والانضباط (ب.ي.٤). كما أن «تقييم الأبحاث عشوائي لا يقوم على أساس أكاديمي» (أ.م.١). وأثار بعضهن سلبية عدم تفرغ الأستاذ للبحث «نظراً لأوضاعه المادية» (ب.ي.٤). وانتقدن عدم استثمار «كفاءات الأساتذة كي تثمر في البحث» (ك.ب.٢)، وعدم الاهتمام بالترجمة (أ.م.١). كما لا توفر الكلية الدعم المادي لتنظيم لقاءات ثقافية (ج.غ.٤). لهذه الأسباب جميعها، فإن التساؤل مشروع حول استراتيجيات الجامعة الثقافية.

د - الاستراتيجية الثقافية للكلية :

تعرف الأستاذات الاستراتيجيات الثقافية للكلية بطريقة النفي، أي يحدنها بالاستبعاد: «عدم توافر العوامل المنشطة، والتي من أهمها تطبيق المنهجية العملية وتكليف أساتذة وطلاب الأثار بدراسة المواقع الأثرية في لبنان» على سبيل المثال (م.ن.٤) «لا إلزامية تحضير مؤتمرات»، «غياب موقع أستاذ باحث» (س.ح.٥)، «غياب تسهيل المساهمة في المؤتمرات في الخارج من مثل تقديم مساعدة مالية، أو تسهيل الغياب. فكيف تتطور الجامعة من غير ذلك؟»، «غياب الاستفادة من إصدارات الجامعة» (ك.ب.٢) «تراجع الجامعة عن المساهمة في التربية على ثقافة الشراكة بين المؤسسات حيث أن المؤسسة العلمية الأكاديمية هي وحدها المؤهلة لتحديد شروط البناء الصالح لهذا التعاون» (و.ش.٣).

كما أن الجامعة لا تتبنى تأسيس تيارات فكرية في الآداب والعلوم الإنسانية «حيث بإمكان الأستاذ أن يعدّ مجموعة من التلاميذ الباحثين الذين يكملون مساره الفكري ومنهجه ويطورونه، فيؤسس بذلك مدرسة فكرية» (س.ح.١). ولقد فسر بعضهن هذه الظاهرة انطلاقاً من «أزمة العدة التعليمية والمعرفية»: «إذا كان الهم هو البحث الدائم عن هذه العدة، التي لم تستطع أن تجد لها لغة محلية ولا مكاناً عند الطالب ولا حتى عند الأساتذة، لا يمكن لهذه الوضعية أن تدفع إلى الإنتاج المعرفي

في التعليم الذي نمارسه. هذه ظاهرة ملفتة في الجامعة اللبنانية بالذات، أنها لم تنتج تيارات معرفية ولا مدارس نظرية» (أ.أ.١).

ويضاف إلى ما سبق مسألة التفرغ ومعاييره التي لا تقيم اعتباراً للإنتاج الثقافي للأستاذ (د.ع.٥). كما إن عدم قيام الجامعة بدورها الثقافي التفاعلي مع المراكز الثقافية في لبنان وخارجه يدفع الأستاذات «إلى حالة من الاستكانة للدور التدريسي. بينما الزملاء الذكور قد استعادوا التفاعل مع المراكز الثقافية المنتجة في الخارج بفضل فرصهم الأكبر في التحرك» (أ.أ.١).

هكذا تواجه الكلية إعاقات مركبة ومتعددة تطال التخطيط العلمي والإداري وأساقه التي تظهر فجوة قائمة بين تطلعات الأستاذات وإمكانياتهن من ناحية وعدم الاعتراف بها عملياً والاستفادة منها من ناحية ثانية وبشكل كاف، فلا موازنة بينهما، إذ تهدر كفاءاتهن ولا تثمر في التفاعل ما بين الجامعة والمؤسسات اللبنانية والعربية والدولية على مستوى البحث (ك.ب.٢) أو في تفعيل بناء تيارات فكرية وبحثية وتنظيمها في أطر جامعية (س.ح.١). إن هدر الطاقات هو وجه من أوجه انقطاع التواصل ما بين الجامعة (التخطيط والتنفيذ) والهيئة التعليمية (العنصر الفاعل) وعلى وجه الخصوص في حالة الأستاذات.

هـ - ذهنية فردية لا جماعية

من الطبيعي أن تعزز الانقطاعات في التواصل، التي رتبها جملة من العوائق، الذهنية الفردية على حساب الذهنية الجماعية في سلوك الأكاديميين والإداريين. إذ تبين المقابلات أن تبادل الخبرات والمعارف والاطلاع على الأبحاث بين الهيئة التعليمية محدود جداً (س.ح.٥، ك.ب.٢، أ.م.١) كما تظهر «غياب عقلية فريق العمل والإنتاج من ضمنه، إذ يتصف بعض الأساتذة بذهنية الموظف أكثر من ذهنية الباحث» (س.ح.٥).

غير أن الأكاديميات حاولن تنشيط الدورة الثقافية في الفرع الذي يعملن فيه. لكن التجربة كانت مخيبة بسبب تفكك علاقات الأقسام ببعضها وانغلاقها على ذاتها وعلى معارفها^(١٦) (س.ح.١).

(١٦) تقول (س.ح.١) «حسب تجربتي حتى لو قمت بسلسلة محاضرات فإن الحضور يبقى ضعيفاً. إذ إن الأقسام غير مفتوحة على بعضها البعض. فمثلاً مؤتمرات قسم التاريخ هي لطلاب التاريخ وأساتذتهم مع تواجد رسمي فقط من قبل الآخرين».

لا شك في أن خارطة العلاقات التي رسمتها الأستاذات والمتعلقة بقراءة إنتاج الأستاذة وتكوين فرق عمل، وتنسيق التعاون الفكري بين الأقسام لتبادل المعارف، وتأسيس علاقات مهنية، تشير إلى تفكك مقلق في شبكة العلاقات الثقافية في الجامعة.

و - الترقيات

يشكل نظام الترقيات في بعض جوانبه عائقاً أمام تطور بعض الأستاذات. فالنظام الفرنسي الذي اعتمدته الجامعة في قبول دكتوراه حلقة الثالثة، وتغيير هذا الخيار في فرنسا، قد حدّ من أفق الترقية، إذ يبقى الأستاذ «أستاذاً مساعداً مهماً أنجز من أبحاث» (أ.م.أ). وهي مسألة بحاجة إلى علاج جدي.

اقتراحات:

إن رؤيتهن النقدية للجامعة لم تحل دون تقديمهن اقتراحات كفيلة برأيهن تصحيح الأوضاع الثقافية، وهي ذات شقين: شق يتعلق بترتيب البيت الداخلي للجامعة، وشق يتعلق بترتيب العلاقة بالدولة والمجتمع. كان للشق الأول هدفان، أولهما تحقيق بنية مادية مناسبة لتعزيز دورهن الثقافي المربوط حكماً بتعزيز دور الثقافة في الجامعة عموماً. هنا برزت أولوية إنجاز بناء جامعي يتيح التواصل بين الأقسام وبين الأستاذة وبين الطلاب ومع المجتمع وتأمين التجهيزات الميسرة للأبحاث (كتب، مجلات، حواسيب، مساعد باحث، الخ). وثانيهما إنجاز بنية تحتية علمية، وعلى رأسها إنشاء مراكز أبحاث، «فالجامعة التي تخلو منها تبقى منقوصة الدور» (ز.د.٣)، وتكوين مجموعات بحثية لتشجيع التفاعل والتكامل بين الأستاذة الباحثين لبعث التنافس الإيجابي بينهم (س.ح.١) ثم ربطن البحث «بالاهتمامات الفكرية والتساؤلات المطروحة على الساحة الثقافية المعاصرة بحيث لا يكون مجرد ترف فكري يرضي طموح الباحث» (ز.د.٣)، وتحفيز الطلاب والأستاذة على البحث والنشر في مجلة جامعية متخصصة (د.ع.٥)، وإنشاء كرسي باحث (س.ح.٥)، وكذلك إيلاء النشاطات الثقافية حيزاً مهماً من خلال إدراجها في موازاة المناهج المعرفية المقررة كمدى ثقافي يتفاعل فيه أستاذة الفرع وطلابه مع أساتذة من فروع أخرى ومن جامعات أخرى، وذلك بغية الانفتاح على ثقافات الآخرين ومواكبة كل جديد (ت.د.٢، ز.د.٣، ك.ب.٢، م.ح.٥). إضافة إلى إقامة لقاءات فكرية بين متخصصين من كل الفروع «فهنا وحدة الجامعة» (ك.ب.٢). «كما ينبغي أن يكون

هناك تبادل أساتذة بيننا وبين الجامعات الأخرى في لبنان وخارجه» (م.ح.٥). وتنشيط الترجمة في بعض الاختصاصات، وتقويم الأبحاث بناء على معيارية شفافة، وتعديل سلم الترقيات، وإدراج موضوعة النساء وكتاباتهن في مناهج العلوم الإنسانية كي تتكيف مع حاجاتهن العلمية المستجدة.

وأخيراً فإن إنجاز هذه المطالب كفيل تحويل الجامعة كما ترغب الأستاذات «إلى حيز للتوظيف النفسي والمعرفي والثقافي والاجتماعي» (أ.أ.١).

أما الهدف الثاني فيتمثل في تعزيز دور الكلية الثقافي «في المجتمع المحلي كي تكون محل إنتاج ثقافي» إذا تم تطبيق مفهوم الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني، و«ما يحتاجه هذا الاتفاق لتنشيط الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني هو قناعة أهل الجامعة به ليس فقط لتلبية بعض المطالب الخدمائية وإنما لتأسيس بنية ثقافية متكاملة حول مفهوم الشراكة» (و.ش.٣)، وكذلك الاستفادة من طاقات الأستاذات في الدولة وفقاً لاختصاصاتهن. إن انفتاح الجامعة على المجتمع بمؤسساته الخاصة والعامة كفيل تعزيز دورها من خلال ربط إنتاجها الثقافي بالقضايا المطروحة في المجتمع.

يحق لنا أن نتساءل والحال هذه عن دوافعهن للإنتاج الثقافي. توافقت على أن دوافع إنتاجهن الثقافي ذاتية أولاً، مع أن الجامعة مثلت لهن مكاناً للطموح المعرفي «إنه جهد شخصي» (أ.م.١) و«متعب» (ك.ب.٢) و«أنتج وأبحث لأن لي الرغبة في ذلك وتلك هي الطريق التي اخترتها كي أحقق ذاتي» (ز.د.٣)، «الحافز ذاتي أكثر منه موضوعي» (ن.ن.١). وثانياً، انتماءهن المجتمعي والتزامهن بقضاياها: «كوني من زحلة واختلطت وسافرت، استطعت التواصل مع جميع من حولي. إذن أنا قادرة على توصيل رسالة العلم إلى مختلف طلاب الطوائف والأديان. هذا ما يعطيني حافزاً واندفاعاً للإنتاج» (ج.غ.٤). وثالثاً، يؤكد تمتعهن بفكر تواصل على أهمية التواصل بين الأقسام والفروع والجامعة والمجتمع والعالم، إنه منحى تفاعلي وشمولي. إذن مع وجود العوائق من جهة ووجود دافعية قوية لديهن للإنتاج الثقافي من جهة أخرى، يصبح من تحصيل الحاصل أن يتصف إنتاجهن بالفردية (د.ع.٥). وأما إنشاء لجان ثقافية في الكلية فلا يكفي لتعزيز دورهن الإنتاجي: «لا أرى لهذا الأمر فاعلية ملحوظة، ذلك أن الإمكانيات التي تتيحها الجامعة في هذا المجال محدودة جداً» (م.ح.٥).

استجبت لهذه التحديات عن طريق تكوين معارفهن العلمية وإنتاجهن خارج أطر

الجامعة (س.ح.١). كل ذلك لأنه «يفترض بالكلية أن تكون مطرحاً لإنتاج المعرفة» (أ.أ.١). فللجامعة قيمة عليا وتؤدي دوراً رمزياً في المجتمع، وهي محببة لهن إذا اقتصر على كونها مجرد مرآة عاكسة لمحيطها (ز.د.٣) بدل أن تكون مؤسسة قيادية، لرسم طريق التقدم.^(١٧)

٢-العوامل المنشطة:

لقد واجهت الأستاذات جملة من المعوقات، وقمن بالعديد من المبادرات الجادة والفعالة لتنشيط الجو العلمي في الكلية ولأجراء البحوث. فما هي طبيعة هذه المبادرات والحوافز المثيرة لها وكيف كانت استجاباتهن؟

اختارت الأستاذات الرهان على ربط الفرع بالفروع الأخرى وبالمؤسسات الجامعية والثقافية اللبنانية والدولية وبمؤسسات المجتمع المدني لإغناء أعمالهن البحثية وتغيير الجو الثقافي في الكلية وتنشيط الثقافة العامة في المحيط الاجتماعي. واستخلصنا من تجاربهن الميدانية تسعة عوامل دالة على قلقهن المعرفي وعلى محاولتهن تطوير كل من الذات والكلية والمجتمع.

أ - العلاقة الأكاديمية بين الفروع والأقسام

ساهمت (ب.ي.٤) في قسم الفلسفة بلقاءات حول مواضيع فلسفية، مما أتاح فرصة الانتقال من التعليم التلقيني إلى النقاش والحوار وذلك ابتداء من عام ١٩٩٥. وتكرس هذا الجهد الجماعي عام ١٩٩٩ «باللقاء الفلسفي» الذي جمع طلاب الفروع الخمسة في قسم الفلسفة، وكون حالة من الانفتاح الإيجابي. وهدف هذا اللقاء إلى رفع الأداء التعليمي والحوار وتأسيس مكتبة فلسفية وإصدار دوريات وإعلان بيروت عاصمة دائمة للفلسفة. «نحن نحضر اليوم مؤتمر الحاجة العربية المعلنة إلى الفلسفة»، وقد تم الترخيص لهذا «اللقاء الفلسفي» رسمياً على انه جمعية تعاونية محدودة. كما هدف إلى إنماء التفاعل الوطني على صعيد الفروع وتقريب وجهات النظر، فأثر في عملها البحثي من خلال الحوارات وحفز طموحها المعرفي، خاصة مع إصدار فرع البقاع مجلة دراسات وبحوث في الفلسفة والعلوم والإنسانية.^(١٨)

(١٧) Les femmes interpellent l'université, op.cit. p.7.

- من اللافت للنظر أنني وجدت التوجه ذاته لدى الأكاديميات في كندا. فهل هي صفة مميزة للنساء؟

(١٨) صدر العدد الأول عام ٢٠٠٠، وأستاذة الفرع هم الباحثون والممولون.

إنها مبادرة تعنى بما هو أكاديمي لكنها تنتمي إلى المجتمع المدني، فاللقاء هو نشاط مستقل عن هيكلية الجامعة ويضم أساتذة من مختلف الجامعات.

وبما أن قسم اللغة العربية الفرع الخامس لم يعقد خلال عشر سنوات أي مؤتمر، فإن (د.ع.ه) شاركت في مؤتمرين عقدهما قسم التاريخ «لهما علاقة بالأبحاث التي اعمل عليها». هكذا تجاوزت ضيق الإطار الذي تعمل فيه، ووسعت من نطاق اهتماماتها عن طريق فتح علاقة علمية بقسم آخر أكثر نشاطاً من قسمها.

ب - العلاقة العلمية مع المؤسسات الأكاديمية والرسمية والاعلامية والجمعيات

تسافر (ك.ب.٢) إلى فرنسا في الصيف فتعمل في مكتباتها، وتلقي المحاضرات كأستاذ زائر في جامعاتها، وتساهم في مؤتمرات دولية توسع من افقها، فتوصل إلى طلابها المحصلة العلمية التي كونتها خلال زياراتها العلمية.

كما شكلت المراكز الثقافية والإعلامية بالنسبة إلى بعضهن، عاملاً منشطاً للإنتاج الثقافي: «تميزت كتاباتي بالتنوع، من الأدب إلى البحث إلى المقالة. لكنها كانت دائماً مشغولة باختصاصي. إنما تأتي هذا الإنتاج من مراكز ثقافية بعيدة كلية عن الجامعة، مما جعلني شخصاً راکضاً نحو إنتاج ثقافي ما» (أ.أ.١).

ونزعت بعضهن إلى إقامة الشراكة بين الجامعة والبلدية (و.ش.٣) فأثمر هذا التعاون نشاطات ثقافية ساهمت بلدية طرابلس في إقامتها متعاونة مع الجامعة اللبنانية الفرع الثالث (مؤتمر فلسفي، استضافة مفكرين روس في إطار حوار الحضارات، إشراك الجامعة اللبنانية في التخطيط لأعمال مركز الدراسات الإنمائية والبلدية). كما مؤلت بلدية زحلة اللقاء الفلسفي.

وبما أن الكلية لا تلبي حاجات البقاع التنموية، بالنظر إلى كون مناهجها نظرية، لذا فإنهن يتواصلن مع الجمعيات الأهلية للمساهمة في حل القضايا الاجتماعية والثقافية ميدانياً. وأدركن من خلال النشاط الخارجي إمكانية تعديل البرامج. على سبيل المثال، فإن مادة الأخلاق النظرية يمكن تحويلها إلى مادة تطبيقية عن طريق التفكير بصياغة تشريعات لقضايا حياتية مستجدة. وبذلك يجد خريج الفلسفة عملاً في نقابة الأطباء مثلاً من خلال عمله معها على صياغة أخلاقيات المهنة: «فمن المهم أن نجد تطبيقات عملية للمواد النظرية» (ب.ي.٤). إن جمود المناهج حثهن على تجاوز إطار الكلية، فازداد إنتاجهن في الخارج لأن فرص الداخل أقل والأجواء

الثقافية في المجتمع أغنى.

ج - العلاقة المعرفية والاجتماعية بالطلاب

تقسم (ج.غ.٤) الحصة التعليمية لتستوعب النقاش والحوار حول القضايا الفكرية والاجتماعية واليومية. كما تجري بعض صفوفها في الهواء الطلق إفساحاً في المجال للطلاب كي يعبروا عن همومهم وقضاياهم، مما يعطيهم دفعاً إلى الأمام حيث أن المناهج لا تتسع لمثل هذه الهموم، كما تغيب إمكانية استقبال الطلاب.

وقرنت بعضهن دورهن الثقافي الفاعل «بالمستوى الثقافي الذي يتميز به خريجو قسم الفنون والآثار، فحيثما تابعوا دراساتهم العليا، في لبنان أو خارجه، تميزوا ونال العديدون منهم شهادة الدكتوراه» (م.ن.٤)، فربطن دورهن الثقافي بطريقة التعليم وبالعلاقة «الوثيقة والحميمة» مع الطلاب ومواكبتهم في عملهم وتشجيع الموهوبين (د.ع.٥).

وأكد بعضهن الآخر على محاولته تكوين فكر نقدي لدى الطلاب: «هذا هو دور الفلسفة: تكوين عقل نقدي منفتح مسالم حوارى يقبل الآخر ويستوعب فكرة التنوع. إذا استطعنا أن نحفز جيلاً على هذه الشاكلة فإنه سيكون مستعداً لدخول عالم غير متجانس» (س.ح.١).

أما بعضهن الآخر فأكد على التبادل المعرفي بينهن وبين الطلاب: «تكون في الكلية تيار من الطلاب المهتمين بالاختصاص الذي أعطيه. فشكّلوا لي حافزاً لمزيد من البحث، واستفدت بدوري منهم» (ك.ب.٢).

ووجد بعضهن في تعليمهن مواداً خارج اختصاصهن فرصة لتزود معارف جديدة تغني مواد الاختصاص وتضيف إليها أبعاداً غير مسبوقه. غيرت (س.ح.٥) طريقة عرض المعلومات في الدبلوم. وحين طلب من (ج.غ.٤) الإشراف على عمل الطلاب الميداني في علم النفس، عمقت دراستها فيه ونالت دبلوماً في المعالجة النفسية.

٣- ناقل المعرفة والباحث عنها

بمبادرة شخصية عقدن حلقات ومؤتمرات علمية في الأقسام العاملين بها (ن.ن. وأ.١) «آخرها التحضير لمؤتمر حول الأدب الفرنكوفوني والحوار بين الثقافات في العالم العربي الذي سيعقد في أواخر شهر آذار-عقد- في الفرع الثالث والذي أوكلت إلي مهام تنسيق أعمال لجنته التحضيرية. لقد أثر عملي في الكلية بصورة إيجابية

على إنتاجي الثقافي لأنني من المؤمنين أن لا فصل بين دور الأستاذ الجامعي كناقل للمعرفة ودوره كباحث عنها. فالتعليم الجامعي يضعني باستمرار في مواجهة أسئلة جديدة ويفتح أمامي آفاق البحث» (ز.د. ٣).

خلاصة:

حاولت غالبية تلميذات إفاذتهن من الفرص المتاحة لهن خارج الجامعة وخارج البلد لصالح التعليم الجامعي والتكوين الفكري للطلاب، وفتح الجامعة على المجتمع وعلى المراكز الثقافية والإعلامية. فالخارج أغنى العمل الجامعي ولم يفقره، إذ جعل الأستاذة مهمومة بتطوير طرق التعليم والمناهج، مما أتاح ربطهما، إلى حد ما، بانشغالات المجتمع وقضاياها. أي أنهن شددن العلاقة بين الأكاديمي والحياتي. الخارج لا أغنى عنه كونه مصدر إنتاج الثقافة، حتى وإن كان المطلوب تغيير أوضاع الجامعة ومأسستها على الصعيد الثقافي وتحفيز البحث وقيادته في البلد. هكذا يبقى هدف الأستاذات التفاعل البناء مع المحيط ومع العالم المحلي والدولي.

المحور الثاني: أشكال إنتاجهن الثقافي وتربطاته

أراد هذا المحور دراسة إنتاجهن بغية التعرف إلى مكان إنتاجه، في الجامعة أم خارجها؟ وهل هو فردي أم جماعي؟ ضمن الاختصاص أم يتجاوزه؟ ومدى ارتباط المادة التعليمية والاهتمام الثقافي بإنتاجهن، ما يعطينا من صورة عن مسار إنتاجهن وأشكاله.

١- قضايا النشر:

كان المخرج للأستاذات مع ضعف بنية الإنتاج الثقافي في الكلية، الانفتاح على المجتمع، خاصة وأن طلب مشاركتهن يأتي بمبادرة من مؤسساته المدنية التي تحفزهن للمساهمة في إنتاجها. بدورهن أقبلن على التواصل معها، إن تبادل الحوافز هو ما ينقص العلاقة بالجامعة، وهذا لم يمنع بعضهن من إصدار أبحاث مرجعية للطلاب وعلى نفقتهن الخاصة و«بشكل فردي لأنني لم ألق دعماً من أية جهة كانت (م.ن. ٤). وهو ما يدل على افتقار النشر في الجامعة إلى خطة تعطي الأولوية في النشر إلى المواد التعليمية. بالنظر إلى هذا الوضع فإن النشر تم خارج الجامعة بغالبية، وبمبادرات فردية، كما هو حال المجلة الفلسفية التي أصدرها أساتذة قسم الفلسفة الفرع الرابع، ومجلة Phare التي أصدرها بعض أساتذة الفرع الثالث.

تخضع أبحاثهن إلى الثلاثة عوامل: النشر، الموضوع، التقييم. النشر بمجمله تم خارج الجامعة. أما مواضيع الأبحاث فجزء كبير منها مرتبط بالاختصاص وبمواد التعليم وجزء آخر يتجاوزهما. لكن تقييم هذه الأبحاث يعود إلى الجامعة بهدف الترقية. وبالتالي نرى أن إنتاجهن في العموم مرتبط بالجامعة عبر هذه الحلقات الثلاث، وإن كانت الحلقة الأولى هي الأضعف. ولا يفوتنا التأكيد على أن غياب مركز أبحاث في العلوم الإنسانية وفرق بحثية في الفروع عاملان معيقان للإنتاج الثقافي عموماً ولتشكيل مرجعية علمية خصوصاً.

لبعضهن علاقات علمية مع بعض المؤسسات الثقافية اللبنانية والعربية والدولية، مما أتاح لهن مجال النشر في مجلاتها المتخصصة وفي أعمال المؤتمرات التي تعقدها وفي دور نشرها «وذلك لأنه ليس هناك مجلة علمية واحدة تصدر عن كلية الآداب في الجامعة، ولأن الموازنة المرصودة لمنشورات الجامعة اللبنانية ضئيلة مما يجعل عدد الأبحاث الصادرة عن هذه المنشورات قليل جداً» (ز.د.، ٣، ك.ب.٢، س.ح.١). كما يتاح لبعضهن بالنظر إلى انتمائهن إلى جمعية عربية متخصصة كالجمعية الفلسفية العربية، المشاركة في مؤتمراتها وإصداراتها (ع.٣.١).

٢- ارتباط البحث بالاختصاص:

يرتبط إنتاج الأغلبية بالاختصاص ويتخذ منحنيين مختلفين، الأول معني بالاختصاص الدقيق، والثاني بتوسعته ليتداخل وبقية العلوم الإنسانية^(١٩). تنتسب إلى المنحى الأول أي الإنتاج ضمن الاختصاص، مجموعة أكاديميات من الفروع المختلفة، من بينها (م.ن.٤، ز.د.٣). وتخوف بعضهن في حال البعد عن الاختصاص من تهميشهن (س.ح.٥). إنها وجهة نظر جديرة بالنقاش، إذ ما زال قائماً في بلادنا وفي الجامعة تحديداً التجاذب في العلوم الإنسانية بين التشدد في الاختصاص وفتحه على التخصصات الأخرى التي توسع من آفاقه وتغنيه وتعينه على فهم الظواهر المعقدة.

(١٩) وجيه كوثراني، البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية، إشكالية الموقع والدور، الفكر العربي، عدد ٢٧، بيروت ١٩٩٩. ينتقد في دراسته المناهج في الجامعة اللبنانية، خاصة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية التي «تحمل تأثيرات تقسيم الاختصاصات وفقاً لفواصل عازلة فيما بينها تصل إلى حد «استقلال» كل علم في «قسمه» عن الآخر». يؤدي هذا الأمر إلى «قصور في المنهج وأحادية في النظر إلى الأمور» ولا سيما أن «الظواهر مركبة ومتعددة الأبعاد في مضامينها وممتدة في الزمن من ناحية حركتها كماض وحاضر ومستقبل»، ص ٤٠.

ولا يعني التقييد بالاختصاص البعد عن القضايا المطروحة على الساحة الفكرية، بل ربطن البحث بقضايا المجتمع: «يفترض أن تعكس الجامعة بأبحاثها الإشكاليات الفكرية المطروحة علينا كمجتمع وكمفكرين» (س.ح.١). كما أن «اختصاص الفلسفة الإسلامية قد أصبح من الاختصاصات المسؤولة عن توضيح مسائل شائكة تغزو الساحة الثقافية»^(٢٠) (و.ش.٣).

في المنحى الثاني يظهر ميل بعضهن لتوسعة الاختصاص واعتماد تداخل الاختصاصات وليس فصلها: «إن إنتاجي يتجاوز اختصاصي بالمعنى الضيق ليغطي معظم العلوم الإنسانية لأنني أرى أن لا حدود فاصلة بين هذه العلوم» (د.ع.٥)، ورأت (ج.غ.٤) أن «الفلسفة واسعة» فكتبت مواضيع سياسية واجتماعية مختلفة. كما رأت (م.ح.٥) أن إنتاجها لا يتوقف عند حدود اختصاصها لأنها تعنى «بالقضايا النقدية بشكل عام». وأكد بعضهن تفضيله لهذا النهج «اهتم بالأبحاث المتعددة الاختصاصات، على الرغم من تخصصي بالرواية الفرنسية. لا أحب أن أنحصر باختصاص واحد بل أستفيد من اختصاصي وأطوره وأوسع» (ك.ب.٢) ونجد الموقف ذاته عند (ع.٣.١، أ.١.١، ب.ي.٤، س.ح.١، م.١.١). أما البعض الآخر فلم يكن إنتاجهن حاسماً لأي من الاتجاهين، فجزءٌ منه يقع في الاتجاه الأول وجزءٌ آخر في الاتجاه الثاني (ن.ن.١).

لاحظت أن كل المهتمات بقضايا المرأة وكتاباتها قد وسعن من أفق تخصصهن وشبكته باختصاصات أخرى. وهذا دليل على أن الاختصاصات بحد ذاتها تضيق على موضوع المرأة عموماً^(٢١)، وإلا لما شعرن أنهن يخرجن عن اختصاصاتهن حين يدرسنها، وأن المناهج بدورها تضيق بها «أيجاد القول الأنثوي، هو همي المعرفي الذي أطرحه، والذي يتعدى الإطار الأكاديمي الجامد» (م.١). كما أن فتح الاختصاص الدقيق، كان نتيجة تطور مسار علمي مربوط بالمواضيع المطروحة في

(٢٠) تقول (و.ش.٣): «نستقبل في قسم الفلسفة أعدادا من الطلاب الذين اكملوا دراسات في معاهد لاهوتية وشرعية. يأخذ هؤلاء وقتاً في استيعاب الفروقات بين التدريس في هذه المعاهد وبين الجامعة، فيتحول هدف الإنتاج حكماً إلى استعراض هذه الفروقات».

(٢١) تنتقد النسوية الأوروبية التصور الذكوري للعلوم. أنظر. Esther Garke, op.cit, p. 79. Jeanne Peiffer, La place réservée aux femmes en sciences exactes et appliquées: place aveugle ou non-lieu? in *Perspectives universitaires*, v. 3, 1986.

وتشير الباحثة إلي اعتراض النسوية على استبعاد قضايا العيش الذات من قبل المنظرين في العلوم. ص. ١٢١. من أجل إعادة التساؤل حول هذه النظريات استعانت النسوية أدواتها من عدة علوم بينها علم المعرفة والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس المعرفي والألسنية.

المجتمع والضاغطة أحياناً على الباحثة مثل المقارنة بين الأديان نتيجة سيادة الطائفية في البلد. تقول (س.ح.١) «إختصاصي ابن عربي. انطلقت منه للدخول إلى العالم الصوفي ككل، ثم توسع اهتمامي فكبرت الدائرة لتشمل دراسة الإسلام والأديان والمرأة».

٣- ارتباط البحث بمواد التعليم

أكدت غالبية الباحثين الرابط المتين بين مواد التدريس واهتماماتهن الثقافية وإنتاجهن، لكنه يتسع و يضيّق تبعاً لاهتماماتهن. ففي تمثينه فائدة في تثقيف الطلاب في الدرجة الأولى: «حيث يتسنى لي توصيل روح المادة إلى الطلاب. فالثقافة التي تتخطى المدون في المقررات تشكل فائدة جلى لهم» (س.ح.١)، وفي الدرجة الثانية تفيد في توثيق العلاقة بين المادة التعليمية والقضايا الراهنة^(٢٢). وفي الدرجة الثالثة تعمق أبحاثهن: «إن مواضيع بحثي في الفلسفة حول الفكر الغربي وعلاقة الشرق بالغرب. وكل ما اعلمه يصب ضمن محاولة فهم علاقات الشرق بالغرب والتغير الذي حصل في مجتمعنا وبنيتنا الفكرية نتيجة لهذه العلاقة» (س.ح.٥).

على أن هذا الرابط تآرجح بين القوة والضعف وفقاً للمواضيع التي تثير اهتمام الأستاذة (ت.د.٢) والتي لا علاقة لها بالضرورة بالمناهج التي تدرسها (د.ع.٥). وفي حالات أخرى تتجاوز الأبحاث المواد التعليمية «فغالباً ما انتج خارج إطار ما ادرس» (ع.٣.١)، خاصة حين تبتعد مواد التعليم عن الاختصاص والاهتمام (م.ح.٥) أو حين تبتعد اهتمامات الأستاذة عن اختصاصها وعن مواد التدريس (ب.ي.٤). لكن وجود إطار فكري مثل «اللقاء الفلسفي» أتاح توثيق الرابط بينها.

يساعد توصيف العلاقة بين مواد التعليم والبحث والنشاط الثقافي في تبيان مدى التخطيط المنهجي لاستيعاب تخصصاتهن واهتماماتهن المختلفة من جانب، ومدى مرونة المناهج المختلفة في مواكبة الطروحات الفكرية الجديدة من جانب آخر. والصورة التي توصلنا إليها تفيد بضعف التخطيط المنهجي من حيث زيادة فروع الاختصاص، وعدم مرونة المناهج وتغيرها المستمر لاستيعاب المواضيع والقضايا المنهجية المستجدة في العلوم الإنسانية، وهو ما يثير القلق من استمرار الافتراق بين ما يدرس في الجامعة وبين حركة الأفكار في المجتمع وفي العالم.

(٢٢) تقول (س.ح.١) «لقد بنيت مساراً لتحويل المقررات التي أدرسها الى مدخل حي لنقد ما نعيشه على صعد مختلفة بحيث نعرض مع الطلاب وأنا المفاهيم السائدة للنقاش والحوار».

٤- طبيعة البحث :**- البحث الفردي**

من الطبيعي أن تتصف أبحاث الأكاديميات بالفردية بعد أن بينا جملة من العوائق البنوية. لقد حددن في هذا الخصوص أسباباً هيكلية تتعلق «بغيب الفكر الفرقي في العمل البحثي» (س.ح.٥) و«غيب المجموعات البحثية في الكلية» (ز.د.٣) وغيب إطار يشكل مرجعية بحثية (و.ش.٣). وكذلك وصفن أسباباً مادية مثل عدم تخصيص منح بحثية لمدة محددة (ك.ب.٢)، و«عدم توافر مساعدين للبحث والطباعة وتفرغ الاستثمارات» (ب.ي.٤).

في حين أن جزءاً من إنتاج بعضهن موزع بين الفردي والجماعي، لكن غالبية فردي للأسباب التي ذكرنا أو يكون جماعياً حسب الفرص (س.ح.١).

- البحث الجماعي

أما الإنتاج الجماعي فهو على ندرته مشروط بالانتساب إلى إطار ثقافي مثل الحركة الثقافية-انطلياس (ت.د.٢) أو مجلة مثل «مجلة الدراسات الأدبية» في قسم اللغة الفارسية التي أعيد إصدارها بعد توقفها خلال الحرب، (د.ع.٥) أو طباعة أعمال الندوات العلمية (ن.ن.١، س.ح.١، ك.ب.٢).

نستخلص مما سبق أن العمل البحثي غير مؤسسي في غالبه وغير نابغ من مخططات الجامعة، بل هو مبادرة فردية تقوم على الحافز الشخصي والرغبة الذاتية. والعلاقة بالبحث تتم فردياً وفي بعض الحالات القليلة تتم ما بين الفرد والمؤسسة (مجلة، دار نشر، هيئة ثقافية). كما وأن المؤسسات خارج الجامعة تستقطب أعمالهن في لبنان وخارجه، بينما تفتقر الجامعة إلى خطط بحثية بهدف خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الثقافية وتطوير العلوم الإنسانية وتبنيها. وكذلك تشرذم الطاقات البحثية بحيث يصعب رصد إنتاجها وقراءته طالما هو من نوع المقالات في غالبية. من هنا أهمية الأطر البحثية في الجامعة لتشكيل تراكم معرفي وتطوير العلوم واستفادة الباحثين منها.

المحور الثالث: مفاعيل دورهن الثقافي في الكلية والمجتمع:**١- اتجاهات مساهماتهن في التنمية الثقافية: نحو نموذج ثقافي أنثوي؟**

مع تقلص موقع البحث في الجامعة ومع استبعاد الأستاذات عن مواقع القرار في المؤسسة (إدارة فرع-عمادة) وقلة عددهن في الفروع، فإن الإنتاج الثقافي بحثاً

وأنشطة يؤكد تبنيهن المعرفة طريقاً للالتزام الاجتماعي. لقد تبين لنا من خلال مسارهن المهني أنهن تجاوزن إلى حد ما عوائق الإنتاج الثقافي، ونجحن في تشكيل جزر منتجة تقوى على الظروف المادية، فمثلن نموذج الأستاذة الأقوى من المؤسسة- كما هو حال اللبنايين عموماً- محاولات في ذلك النهوض قدر الإمكان بالكلية والمجتمع.

غلبت السمة التواصلية على العلاقة التي تربط إنتاج الأستاذات الثقافي مع الكلية والمجتمع. إنه مؤشر واعد بدور أفضل للجامعة في خدمة المجتمع، هذا إذا تم التغلب على عوائق الإنتاج الثقافي التي تم ذكرها في المحور الأول. ومع إدراكنا أن كل عمل ثقافي يساهم في التنمية الثقافية في الجامعة والمجتمع، إلا أن رصد تأثيراته يبقى أمراً صعباً. على أننا سنستدلّ على هذه التأثيرات من خلال رصد بعض اتجاهات العمل الثقافي البحثي والتعليمي التي تظهر بشكل غير مباشر المعايير المؤسسة له.

فعلى سبيل المثال، تم فتح الفروع على بعضها عبر إطار «اللقاء الفلسفي» الذي أتاح دراسة ومناقشة مواضيع تهتم الأستاذة والطلاب والمجتمع (ب.ي.٤) وساهمن في محاضرات فلسفية وفي يوم فلسفي طويل بمشاركة الفروع الخمسة، إضافة إلى زيارات فلسفية من فرع إلى آخر (س.ح.١). كما تم التواصل ما بين الأستاذات وطلابهن المنتميين إلى جمعيات أهلية، فلبين رغبتهم باللقاء المحاضرات فيها توسيعاً لمجالات المعرفة والحوار التي لا يتسع لها العمل الجامعي (ج.غ.٤)، أو شاركن في الندوات الثقافية والقين المحاضرات في المنتديات العامة بطلب منها فاسهمن «ولو بنذر قليل» في التنمية الثقافية في الفرع الذي يعملن فيه. وكان الدافع لإفادة الطلاب هو المحرك الأساس في كل الأحوال، فأتحن لهم فرص التعبير لتمتين العلاقات وتنمية التواصل (ج.غ.٤)، وكذلك إدارة نقاش معهم انطلاقاً من مواضيع مثيرة للجدل (١.م.١). واطلاعهم على الأنشطة الثقافية في البلد كي يستفيدوا منها (ن.ن.١) إضافة إلى القيام برحلات علمية (م.ن.٤).

كما رصدنا اتجاهاً ثانياً ركز على مستوى الخريجين كمعيار دال على جدية مساهمتهم في إعداد الطلاب، واتجاهاً ثالثاً عمل على تطوير الحاجات المعرفية لدى الطلاب والأستاذة في الكلية وفتحها على المجتمع اللبناني والعربي والدولي^(٢٣)

(٢٣) تقول (ع.٣.١): «في العام ١٩٩٢ توليت رئاسة قسم الفلسفة. فكان عاماً حافلاً بالنشاطات، إذ شكلنا، =

(ع.٣.١). وفي الاتجاه نفسه تؤكد (ن.ن.١) فتح القسم الفرنسي-الفرع الأول على بقية الفروع من خلال الندوات، وعلى فرنسا في الآن عينه. ويؤطر اتجاه رابع المساهمة في التنمية الثقافية عبر إنتاج بحثي في مجال الاختصاص (س.ح.٥) الأمر الذي يفيد في تطوير التعليم والبحث.

وشارك اتجاه خامس في طرح قضية المرأة ونقاشها على الصعيد الاجتماعي في الجمعيات الأهلية (ب.ي.٤) وفي الصف الدراسي (١.م.١) وعن طريق دراسة كتاباتها الأدبية (ك.ب.٢) أو كتبن أعمالاً أدبية عنها ناقشناها مع الطلاب (١.م.١).

هذا النشاط الدؤوب لا يعني أن الأكاديميات بخير وأن المناخ الثقافي في الفروع في حالة ازدهار ذلك انه خارج الخطط الثقافية الواضحة والتزام تنفيذها تحقيقاً لأهداف بعيدة المدى تربط الفروع بعضها ببعض وبالجامعة، يبقى هذا النشاط عملاً فردياً قاصراً عن البناء الثقافي المؤسس على معيارية مرسومة رغم أهمية هذه المبادرات.

٢- موقعهن في الفضاء الثقافي الجامعي

إنطلاقاً من كونهن نساء-أستاذات-باحثات فإنهن قيمن دور الأستاذات الثقافي في الجامعة باعتبارهن نماذج متعددة اعتمدت صيغاً مختلفة من الحضور الثقافي الجامعي. إلا أن هناك خصائص مشتركة بينهن: النشاط و الجدية وبذل الجهد، تؤهلن هذه المواصفات للقيام بدور مؤثر في الجامعة والمجتمع ويشكل دافعاً «لأفراد المجتمع، خاصة من الناحية الثقافية» (م.ن.٤). بعضهن الآخر أرجع إنتاجهن إلى محاولة النساء «إثبات وجودهن» في مواقع العمل «تعويضاً عن تاريخ المعاناة الذي كابدهته النساء في ما مضى» (د.ع.٥) «وما أنجزته هو نتيجة جهد مضاعف لما يبذله الزملاء: فنحن لا زلنا نصارع داخل الجامعة كما في خارجها، حتى نثبت ذواتنا وحتى يتم التعامل معنا كأنداد» (ع.٣.١) وحيث يتواجدن تظهر لمساتهن واضحة في التواصل (ج.غ.٤). في الأقسام التي يغلب عليها النساء «نرى دورهن مساو للأستاذ على صعيد الأنشطة وربما أفضل. هن اليوم مستلمات زمام القيادة الثقافية»

= أساتذة وطلاباً فريق عمل، وقمنا بسلسلة محاضرات تنطلق موضوعاتها من التساؤلات المطروحة عند الطلاب ويقدمها أساتذة القسم. ومنذ ذلك التاريخ درج القسم على ذلك بمنحى تطوري لتنتهي بمؤتمرات عربية كان آخرها المؤتمر الفلسفي الثالث، الذي عقد هذا العام تحت عنوان «الفكر الفلسفي العربي في تفاعل العلوم والثقافات» شارك فيه أساتذة من أغلب دول الوطن العربي بدعم من الجامعة اللبنانية وبلدية طرابلس».

(ن.ن.١). وهي لكي تبرز «تكون أكثر التزاماً بالقوانين وانضباطاً وعطاءً واهتماماً بداخل الإنسان وتذوقاً للجمال» (س.ح.١).

الأكاديميات مهمات أيضاً لأنهن نموذج للاحتذاء «بالنسبة إلى الطالبات والطلاب، فهن النموذج الأمثل للمرأة» (د.ع.٥). ولأن «المرأة تفهم المرأة الأخرى أكثر، وانطلاقاً من هذا التأييد المتزايد، فأنتني أرى أن أمامهن دوراً للععبه مع الطالبات» (ك.ب.٢). فلمكانة الأستاذات في الجامعة تأثير على مكانة النساء في المجتمع، حيث يسهمن في تعديلها وتغييرها.

وعلى صعيد إنتاجهن الثقافي تباينت الآراء، إذ يعتقد بعضهن انه وعلى الرغم من تدني الإنتاج عموماً فان الأستاذات أكثر إنتاجاً من الأساتذة (س.ح.٥) «فمنهن من يقبلن على البحث والإنتاج ومنهن من اخترن الكتابة الإبداعية شعراً ورواية» (ز.د.٣).

لهذه الصورة الجانبية الإيجابية للأستاذات من حيث الثقة بالنفس والعمل الجاد، ودافعيتهن الكبيرة، ووعيهن للوقوف بوجه الانعزال عن المحيط وعن العالم، وجه آخر يدل في الحقيقة على تنوعهن وتعدد اتجاهاتهن، إنهن في نهاية المطاف جزء من الحالة الثقافية السائدة في الجامعة اللبنانية. «ننتمي جميعاً إلى بيئة ثقافية واحدة-مدينة طرابلس. نعي جميعاً هذه الحالة وتندبر أمرها بنسب متفاوتة من النجاح في الإفلات من انغلاقها، ونحن بين ملتزمات وعلمانيات ومحاييدات» (و.ش.٢).

وانتقد البعض الآخر تفرقهن وعدم تشكيلهن «كياناً عضوياً موحداً» من أجل تدعيم دورهن في الجامعة (س.ح.١). وبعضهن الآخر ينتظر دوراً مستقبلياً أكثر فاعلية مما هو عليه اليوم (ت.د.٢). وفي كل الأحوال فأنهن أجمعن على غياب التمييز بين الأستاذ/الأستاذة في الجامعة، فجودة العمل وإتقانه هي مسألة فردية وليست جنسية.

٣- في نقد الجامعة:

رأينا أن الأستاذات حفرن مواقع لهن، بنسب متفاوتة، في متن الفضاء الثقافي العام، فابتدعن قنوات للانخراط في الحركة الثقافية اللبنانية والعربية والعالمية. لذلك فإن نظرتهن إلى الجامعة كانت نظرة نقدية تطرقت إلى جملة من المشاكل البنوية المتعلقة بإعادة ترتيب معنى الجامعة ودورها الثقافي، وبمنظومة العلاقات التي تربط

ما بين الطالب والأستاذ والإدارة. وهن في كل ذلك مشغولات في كيفية إخراج الجامعة من هامش الفضاء الثقافي العام، لتخرط في تشكيل الثقافة من أجل بناء قيادة فكرية للمجتمع سباقاً في طروحاتها عليه.

أقرت غالبيتهن بمحدودية دور الجامعة الثقافي، مرجعين السبب إلى انحصار دورها في نقل المعرفة بدل إنتاجها، وإلى أن «الدور الثقافي الأبرز الآن هو لوسائل الإعلام وشبكات الاتصالات الحديثة من جهة، وللتيارات السياسية الأصولية بمختلف أشكالها ومذاهبها من جهة أخرى» (ع.أ.٣) و«إلى غياب أي تخطيط لدور الجامعة» (ت.د.٢). من هنا كانت فجوات المشهد الثقافي الجامعي من وجهة نظر الأساتذات تتجسد في ضعف قيمة البحث والنشاط الثقافي. وكان من نتيجته الحتمية نهوض مبادرات فردية نشطة، لكنها غير مؤطرة في الجامعة، مما جعلها رهينة نشاط الأفراد واستمراره (ب.ي.٤). أدى ذلك إلى تناقض بين الفرد والمؤسسة بدل التكامل بينهما، كما أدى إلى ضعف الانتماء «إلى مؤسسة وطنية تنتمي إلى الدولة» (ج.غ.٤) مع غياب الفكر المؤسسي والهيكلية المؤسساتية. كما أن أنظمة الجامعة لا تلزم طالب الآداب بالحضور» (٢٤) (ب.ي.٤).

وكنتيجة لهذه الفجوات، ظهر جلياً قصور الجامعة عن إفراز «نخبة حاكمة، فكل المسؤولين من خارجها. وهي لا تزال كمرجعية ضعيفة رغم أن بعض المرجعيات الفكرية من أساتذتها» (س.ح.٥). كما أنها تهدر المخزون الكبير من الطاقات العاملة فيها «لا تستفيد الجامعة من خبراتي التي كونتها» (ك.ب.٢).

هدف هذا النقد إلى إعادة الدور الثقافي إلى الجامعة كونه «مركز تأهيل حضاري للمجتمع بشكل عام» (م.ن.٤) و«هي التي تصنع الإنسان وتصنع الأوطان تالياً، وتهز المفاهيم السائدة وتتيح مجالات التغيير والتقدم، وعليه فإن دورها الثقافي يجب أن يكون الأهم والأخطر لأنها المكان الوحيد الذي يمكن أن يعاد فيه بناء الوطن على أسس غير طائفية وغير مناطقية» (د.ع.٥).

٤- أزمة هذا النموذج الجامعي وانعكاساته على الفروع

لقد أحطنا ببعض ثغرات هذا النموذج الجامعي، وتبيننا العوامل المنشطة لدور

(٢٤) تقول (ب.ي.٤) «فلا الطالب متفرغ للدراسة ومنخرط في النشاط الثقافي، ولا الأستاذ متفرغ بدوره كلية لعمله ولا تحته الإدارة على البحث والقيام بأنشطة ولا تأخذ نشاطه في الحسبان فتقويمه كجزء من التقييم العام للأستاذ».

هذه الفروع والعوامل المعيقة على صعيد الإنتاج الثقافي بحثاً وأنشطة، كما تبينا علاقة هذا النموذج-كلية الآداب- بالجامعة كنظام أكاديمي، من خلال دور الأستاذات الثقافي. وعليه يمكننا التساؤل الآن عن رؤية الأستاذات للفروع في المناطق بالمقارنة مع الفروع القائمة في بيروت الكبرى، فهل يرين فروقاً نوعية في الدور والأهمية على الصعيد الثقافي أم لا ؟

في مقارنتي لأجوبة الأستاذات ما بين الفرع الثالث والرابع والخامس، والأول والثاني، وجدت التفاوت نفسه في الموقف من الفروع في المناطق بالمقارنة مع فروع العاصمة، إذ تراوحت الأجوبة في كلتا الحالتين بين مثبت مركزية في العاصمة وبين نافيها، وعليه سنتناول هذا الموضوع من زاوية الإقرار بالمركزية ونفيها في الآن عينه.

أ - الإقرار بالمركزية:

ربط بعضهن بين المركزية الأكاديمية والمركزية الثقافية في العاصمة، وأرجع بعضهن هذه المركزية إلى «تمركز النخب في بيروت رغم أن أصولها من خارجها، لأن الثقافة تفترض علاقات أوسع بالمجال. صحيح أن الجامعة مركزية بشكل عام، إلا أن في المناطق بعض الأساتذة الذين لهم دور ثقافي في لبنان، لكنهم يمرون عبر بيروت ويقيمون علاقات فيها مع بقية المثقفين. فكل الأنشطة في الفرع الخامس تتم من خلال التعاون مع بيروت» (س.ح.٥).

وقارنت (ك.ب.٢) بين الجامعة اللبنانية والجامعات الفرنسية ووجدت أن الجامعة التي في العاصمة هي أكثر انفتاحاً وتطلعاً وحادثة من المناطق الأخرى «لكن هذا لا يمنع وجود أنشطة في المناطق وميادين أبحاث لا تهتم بها العاصمة. الوضع عندنا مماثل تقريباً، والحرب لعبت دوراً في ذلك». وقرنت (و.ش.٣) إقرارها بالمركزية بنقد للمركزية العامة في سياسة الحكم «المركزية الثقافية موجودة بامتياز وهي نتيجة حتمية للمركزية الإدارية». ورأت (س.ح.١) أن المركزية تعود إلى أن الفرع الأول هو الأم الذي تفرع عنه الأبناء بكل ما يحمله هذا القول من مضامين رمزية ومادية^(٢٥).

(٢٥) تقول (س.ح.١) «نحن كفرع أول نشعر بثقل علمي وليس ثقافياً فحسب، على صعيد ضوابط القسم والتعليم وتقويمنا لعمل الطلاب وحجم المواد المعطاة، فنعتبر أنفسنا أكثر صرامة من الفروع. الثقل العلمي هو في الفرعين الأول والثاني، فالمثقف فيهما أكثر انتاجاً ودخولاً في الحركة الثقافية في البلد».

هكذا تم ربط الفعالية الثقافية لفروع العاصمة بفعالية بيروت كعاصمة للثقافة، تتمركز فيها المنتديات والأنشطة المحلية والعربية والدولية وبمركزية الدولة في بيروت.

ب - نفي المركزية

وجد بعضهن أن المركزية الثقافية في فروع العاصمة أمر تاريخي مضى عليه الزمن إذ «قدم المركز سابقاً مكاناً للإنتاج الثقافي في تاريخنا، ففرع العاصمة هو الأقدم، لكن كل الفروع منتجة وليست هامشية أبداً» (ب.ي.٤). وهي نسبت إلى الفرع الأول الأقدمية مشيرة ضمناً إلى أن القديم يمكن تجاوزه. ثم ربطن الإنتاج الثقافي بالمبادرات الفردية أي أقررن بعدم تعلقه بالعاصمة بل بالفرد «حيث توجد طاقات تنهض المبادرات النشطة» (ب.ي.٤) و«المركزية الثقافية تعود إلى الأساتذة وليس إلى الكلية» (ن.ن.١٠).^(٢٦)

لذلك استنتجن بأن المركزية الثقافية «مفهوم مغلوط» «نابع من رغبة بعض الأكاديميين والمثقفين الموجودين في العاصمة الذين يعتقدون أن الثقافة والإنتاج ينتهيان عند الأوزاعي والضبية، مما يعكس حالة من التمرکز حول الذات والاستعلاء غير المبرر. النظرة الموضوعية لأي مدقق تبرز أن النشاطات الأكاديمية في فروع المدن التي يحلو للبعض تسميتها هامشية أهم بما لا يقاس مما هو في بيروت». لكن هذا الموقف الرفض لم يمنع من الإقرار بالمركزية الثقافية في بيروت. هكذا فك الارتباط بين الإنتاج الثقافي داخل الجامعة وما بين تمرکز المؤسسات الثقافية في العاصمة.

المركزية الثقافية عبارة أيضاً عن «وهم راسخ في الأذهان كحقيقة. وذلك لخطأ في الذهنية اللبنانية التي تصر على حصر الحياة الثقافية في العاصمة» (ز.د.٣). لذلك قدمن البراهين الدالة على عدم صحة هذه المقولة^(٢٧). أما التهميش فهو مادي وليس ثقافياً (م.ن.٤) إذ تتمتع الفروع المركزية بأوضاع مادية أفضل (م.ج.٥). ومع غياب

(٢٦) تقول (١.م.١) «حين أنظر الى بقية أقسام الفلسفة، أجد نشاطات في الفروع ما عدا أحدها، حيث تتم لقاءات حول مواضيع معينة أو لنقاش كتب مع الطلاب، خارج إطار التدريس».

(٢٧) تقول (ز.د.٣) «فلقد قام عدد من أساتذة اللغة الفرنسية في فرع الشمال بين سنة ١٩٨٦ وسنة ١٩٩٥ بإصدار مجلة أبحاث باللغة الفرنسية تعنى بالأدب والعلوم الإنسانية Phare. ثم نظمت حلقة حول شعر صلاح ستيتية ومؤتمر للاستشراق، ومؤتمر الألسنية ومؤتمر تاريخ طرابلس في الحقبة العثمانية».

«أي سياسة أو توجه ثقافي عام للجامعة الوطنية» فإنه لا وجود لمركزية ثقافية إذ لكل فرع دينامية خاصة به ويمكن أن يكون فاعلاً حتى خارج بيروت» (ت.د.٢).

مع أن المركزية الثقافية في العاصمة تخلق بيئة ثقافية مشجعة على البحث والنشاط إلا أنها ليست عائقاً أمام نشوء الطاقات الجامعية الثقافية في المناطق. لكن المركزية الإدارية الجامعية عائق مهم بسبب غياب سياسات ثقافية تبلور أهدافاً وخططاً تخدم الفروع والمناطق في آن معاً، لتكوين حالات ثقافية حديثة متماسكة ومتجانسة مع أهداف الجامعة العامة.

ولئن تفوقت مبادرات الأستاذات على المستوى الفردي، إلا أن هذه المبادرات على أهميتها لا تشكل تراكمًا ثقافياً ممنهجاً. ويؤمل اليوم من جامعتنا الوطنية أن تأخذ في الحسبان وجود الأستاذات فيها من أجل تفعيل دورهن الثقافي على مستوى التخطيط وصناعة القرار الأكاديمي والتنفيذ، كي يساهمن من منطلق قدراتهن المعرفية والتواصلية في بناء كيان جامعي يحمل أهدافاً ثقافية تنموية حديثة. إنهن هامات للجامعة والجامعة هامة لهن، وأفضل دليل على ما نذهب إليه تعليقهن على أن هذا البحث هو من مهام الجامعة وليس من مهام فرد عامل فيها.

في خاتمة هذه الدراسة سوف أسعى للإجابة عن التساؤل المركزي حول دور الأستاذات الجامعيات في فروع كلية الآداب الخمسة الثقافي، وسوف اختصر ذلك بنقاط عدة:

أولاً: كان ارتباط دورهن الثقافي بالجامعة ضعيفاً بسبب العوائق المادية (مشكلة الأبنية والتجهيزات) والهيكلية (الافتقار إلى مراكز بحثية ومجموعات بحثية، وعدم وجود منصب أستاذ باحث) والاستراتيجية (ضعف التخطيط لدور الجامعة الثقافي على مستوى الوطن وضعف شبكة العلاقات الثقافية في فروع الكلية وبين بعضها البعض) والمناهج الأكاديمية (افتقارها إلى مواكبة التغيرات العلمية). ومع هذه العوائق البنوية العامة التي نجدها في كل فروع الكلية، لا تعود الفروق واضحة وجذرية في دورهن الثقافي في الفروع، ذلك على الرغم من تمركز أعدادهن في الفرعين الأول والثاني.

ثانياً: أجمعت الأستاذات على عدم اعتبار الكلية مكاناً لممارسة مهنة التعليم فقط، بل أسقطن عليها طموحات معرفية تفترض أن تكون الكلية مكان إنتاج المعرفة. فمن وجهة نظرهن تؤدي الجامعة دوراً رمزياً في المجتمع، وهي محببة لهن إذا اقتصر على كونها مجرد مرآة عاكسة لمحيطها بدل أن تكون مؤسسة قيادية

ترسم طريق التقدم. لهذه الاعتبارات انتقدن جمود المناهج وعدم مواكبتها للتغيرات الثقافية وللقضايا الفكرية المطروحة على الساحة الثقافية، وأثرن تغييب قضايا المرأة وكتاباتها عنها وعدم تبيئة المفاهيم وتقنينها.

ثالثاً: أثبتن أنهن متكيفات بشكل كبير مع أوضاع الكلية لكن ليس على حساب طموحاتهن الثقافية، إذ وازنن بين الأمرين وابتدعن قنوات اتصال مع المجتمع المحلي والعربي والدولي للمساهمة في الإنتاج الثقافي، انطلاقاً من كونهن أستاذات جامعيات. هكذا ثمرن إنتاجهن الثقافي (كتابة وأنشطة) خارج الكلية لصالح الكلية، فكنن حلقة الوصل بين الداخل-الجامعة والخارج بهدف تطوير الطروحات الثقافية وربطها بالواقع. في هذا المجال برز التنوع والاختلاف في عوامل تنشيط دورهن الثقافي بسبب خصوصيتهن وفرديتهن على الرغم من تشابه المعوقات.

رابعاً: وجدن أن التجربة المعيشة ضمن الحياة الثقافية هي مصدر الهام لأشكال التفكير. لذلك ظهر اهتمامهن بطرح قضايا المرأة ضمن المناهج من أجل تطوير المعارف عنها بما يتوافق والتغيرات الثقافية التي يعشنها. فتمتعن بفكر تواصلية لا يفصل التجربة عن الإنتاج، إذ تفعّل التجربة الفكر ويؤكد الفكر بدوره المعاش، فالثقافة ليست شأننا نظرياً بل مشكلات متعلقة بالحياة. فكان الهدف الإنمائي التغييري واضح لديهن على مستوى الجامعة والمجتمع معاً، من أجل تغيير صور المرأة ودورها في الثقافة. لذلك كان حسهم النقدي عالياً بما يتعلق بالجامعة وبمكانيتهن فيها. فارتباطهن بالراهن ليس زائفاً ولا يعبر عن آراء عابرة ومواقف موقته، كونهن ابتعدن، إلى حد ما، عن التنميطات السائدة حول صور المرأة، وكونهن شددن الأواصر بين الأكاديمي والحياتي، فكانت علاقتهن وثيقة بالبيئة التي يعملن فيها والبيئة التي يعشن فيها. هكذا اجترحن طرقاً وسط المعوقات وأبدین حيوية فائقة.

خامساً: تمتعن بفكر إيجابي وتفاعلي ومنفتح يدعو إلى الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، وإلى انفتاح الجامعة على الجامعات الأخرى اللبنانية والعربية والدولية. وتطلعن إلى العمل الجماعي على مستوى الأقسام والفروع كي تنفتح التخصصات على بعضها ولخلق مجموعات بحثية ذات اهتمام مشترك. وذلك مرهون بوضع استراتيجية ثقافية واضحة للجامعة بعيدة المدى تربط الفروع ببعضها البعض وتعزز دورها في تفعيل الحياة الثقافية في المناطق.

إن صورتهم الجانبية التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، لا تتيح لي

الزعم باختلاف الأستاذات في الجامعة اللبنانية عن أساتذتها، طالما أنني لم أجز دراسة مقارنة بينهما، كما أن العينة لا تسمح بالتعميم، وكون العوائق بنيوية عامة في الجامعة، فإن آثارها تطال جميع العاملين فيها، لكن ربما اختلفت ردود فعل الأستاذات عليها، كون وجودهن الواضح في الجامعة حديث إلى حد ما. وربما تشكل هذه الدراسة حافزاً للبعض للتفكير بالفروقات بينهما على مستوى الدور الثقافي في الجامعة واستنباط خصوصيات كل منهما، مما لم يدخل في نطاق دراستنا الحالية، إنما توصلنا إلى بعض المؤشرات التي تتعلق بميزاتهم الفكرية والسلوكية ورؤاهن للعمل الثقافي الجامعي، والتي تقتضي مزيداً من الدرس والتحليل.